

هناك إجماع على أن زيادة الرواتب والكوادر والبدايات في القطاع الحكومي مقابل استمرار الوضع المتردي للقطاع الخاص ستؤدي إلى خلل في التركيبة الوظيفية، واستمرار ارتفاع تكلفة التوظيف ومن ثم عدم قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، خاصة أن القطاع الخاص بأوضاعه الراهنة لم يعد قادراً على استقطاب عمالة وطنية جديدة. وقال مسؤولون في شركات لـ «الأنباء» أن بعض الشركات الخاصة اضطرت تحت وطأة الظروف الصعبة التي تعيشها إلى التخلي عن أعداد كبيرة من موظفيها سواء من العمالة الوطنية أو من غيرها، لافتة إلى أن مثل هذه الشركات تجد صعوبة في الوفاء بخدمة ديونها مع استمرار مبالغ الدين كما هي، وهو أمر يصعب معه توظيف عمالة وربما الاحتفاظ بكثير من العمالة التي لديها حالياً. وأشاروا إلى أن الجامعات والمعاهد تخرج نحو 20 ألف مواطن ومواطنة سنوياً لسوق العمل، وقدرة القطاع الخاص حالياً على توظيف العمالة الوطنية لا تزيد على 10% وأغلبها تتجه إلى قطاع البنوك وشركات الاتصالات لأنها تنعم بالمميزات الأفضل بين شركات القطاع الخاص. وأكدوا ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال تقليل الإنفاق على باب الرواتب ودعم القطاع الخاص ليقوم بدوره المجتمعي في توظيف النسب المقررة من العمالة الوطنية لتخفيف العبء عن كاهل الدولة، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على الإنفاق على المشاريع التنموية وتحريك العجلة الاقتصادية. وفيما يلي التفاصيل:

كتب: شريف حمدي

طالبوا بسرعة تنفيذ المشاريع التنموية إنفاذاً للقطاع الخاص وعلاجاً للخلل في التركيبة الوظيفية

اقتصاديون لـ «الأنباء»: القطاع الخاص لم يعد قادراً على توظيف العمالة الوطنية باستثناء البنوك وشركات الاتصالات

أصبح غير قادر تماماً على توظيف عمالة وطنية في الوقت الحالي، ومن ثم فإن كل القوى العاملة ستنتج إلى القطاع العام، مشيراً إلى أن الباحث عن فرصة عمل عندما يجري مقارنة بسيطة وسريعة بين العمل في القطاع الحكومي والعمل في القطاع الخاص فإن توجيهه سيكون الزامياً إلى القطاع الحكومي، حيث الأمان الوظيفي والكوادر والعلاوات والراحة، لافتاً إلى أن هناك من كانوا يعملون في القطاع الخاص تركوا أماكنهم وبدأوا بالفعل في التفكير بالقطاع العام في ظل كل هذه الميزات التي ينعم بها أقرانهم في هذا القطاع. وعن كيفية معالجة أوجه الخلل قال المسبح يكون ذلك من خلال مراجعة الحكومة لأوليوياتها وعدم البدء على الباب الأول في الميزانية، مع ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص ومساعدته في الخروج من نفق الأزمة التي يعيش فيها منذ فترة ليست بقليلة، مشدداً على ضرورة تقليص النفقات قدر المستطاع وتوجيه الإنفاق على المشاريع وضح السبل في السوق.



مهند المسبح

دشتي: معدلات الزيادة في الرواتب والبدايات والكوادر في القطاع العام تجاوزت 300% خلال السنوات الـ 7 الماضية

الرويح: توجه الخريجين للقطاع الحكومي يزيد تكلفة التوظيف وصعوبة الإنفاق على المشاريع الحكومية

زيادة الكوادر للعاملين في «الخاص» من جانبها قالت رئيس فريق عمل القطاع الخاص في لجنة المطالبات التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية شبيخة الشياجي أن استمرار إداء القطاع الخاص على وضعه الحالي يجعل العزوف عن العمل فيه بازياداً. وأضافت أن العوائد والميزات في القطاعين لا بد أن تكون متقاربة، وهو ما دفعنا فريق المطالبات بزيادة الكادر للمحاسبين العاملين في القطاع الخاص بواقع 450 ديناراً للجامعي وواقع 200 ديناراً للبلدي، وذلك لسد الفجوة وترغيب المحاسبين في العمل لدى القطاع الخاص.

السري: الباحثون عن العمل يفضلون القطاع العام بسبب الميزات العديدة التي لا تتوافر في «الخاص»

الصخي: الدولة تعزز قناعات الشباب بحتمية العمل لدى القطاع العام في ظل زيادة الكوادر والأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة

المسبح: البلد يفتقر إلى الرؤى الإستراتيجية ولجوء الحكومة للترضية السياسية أعادنا للمربع الأول

وأشارت الشياجي إلى أن هذا المقترح لا يزال في طور الدراسة من قبل لجنة مشتركة مكونة من جمعية المحاسبين وبرنامج إعادة الهيكلة، مشيرة إلى أنه من شأنه أن يتم الإنفاق على المقترح في شكله النهائي فسيتم رفع كتاب لديوان الخدمة المدنية ليقوم بدوره برفعه إلى مجلس الخدمة المدنية. وذكرت الشياجي أن السبب وراء تسريع العمالة الوطنية من القطاع الخاص هو الميزات العديدة التي يتمتع بها الموظف في القطاع الحكومي، لافتة إلى أن كثيراً من الموظفين في القطاع الخاص خيروا ما بين تخفيض رواتبهم بنسب وصلت في بعض الأماكن إلى 50% وتقديم الاستقالة طواعية. وأكدت الشياجي على ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال التشجيع على العمل في القطاع الخاص والإعمال الحرة وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة والاهتمام بالإنفاق على المشاريع لتحريك الأنشطة الاقتصادية التي تعاني في الوقت الراهن من ركود كبير. تخل اضطرابي

السياسية أعادنا للمربع الأول

الشياجي: العوائد والميزات في القطاعين لا بد أن تكون متقاربة ويجب زيادة الإنفاق على المشاريع لتحريك القطاعات الاقتصادية



أياد السري

الذي يدفع القطاع الخاص إلى التخلي عن كثير من هذه العمالة والبقاء على الحد الأدنى. وقال الصخي أن باب الرواتب يلتهم أغلب الدخل وهو ما يعني استمرار ضعف الإنفاق الحكومي على المشاريع سواء في إطار خطة التنمية أو غيرها من المشاريع التي تحرك الماء الرائد منذ فترة، داعياً إلى ضرورة أن تسرع الدولة في استناد إدارة المرافق التي تهيم عليها إلى القطاع الخاص من خلال تفعيل قانون التخصصيص.

السياسية

وأشار إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.



شبيخة الشياجي

على سد الفجوة بين القطاعين العام والخاص من خلال تقليص الميزات التي تتوافر في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص حتى يكون هناك توازن في توجهات الخريجين، وهو الأمر الذي لم يتحقق في ظل توجهات الحكومة بزيادة الكوادر والعلاوات وغيرها من الميزات التي تعزز هذه الفجوة.

من جهته قال العضو المنتدب في شركة تصنيف وتحصيل الأموال إبراهيم الصخي أن قدرة القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية في الوقت الراهن متفاوتة حسب قدرة وملاءة الشركة المالية والمشاريع التي تقوم بتنفيذها، مشيراً إلى أن الغالبية العظمى من شركات القطاع الخاص متوقفة عن توظيف العمالة الوطنية في الوقت الراهن نظراً لصعوبة الأوضاع، وهو ما يزيد من توجه المواطنين من الجنسين إلى قائمة الانتظار أمام القطاع الحكومي.

وأشار إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.

وأشار الصخي إلى أن الدولة تعزز من قناعات الشباب بحتمية العمل في القطاع العام في ظل الأمان الوظيفي وضعف الإنتاجية وعدم المساءلة من أحد وعدم القدرة على إنهاء الخدمات عكس ما يحدث في القطاع الخاص من مساءلة عند التخصصيص، وهو الأمر الذي يزيد من عزوف الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل عن شركات القطاع الخاص باستثناء البنوك وبعض الشركات القليلة جداً.



إبراهيم الصخي

الإدارة في شركة المشروعات الكبرى العقارية «جراند» أياد السري أن قدرة القطاع الخاص على توظيف عمالة وطنية في الوقت الراهن أصبحت شبه معدومة في ظل ما يواجهه القطاع الخاص من مشكلات عديدة تتمثل في ارتفاع تكلفة الدين بالنسبة للشركات المتعذرة في السداد، فضلاً عن تراجع قيم الأصول المملوكة لهذه الشركات منذ اندلاع الأزمة في منتصف 2008.

وأكد السري أن الأزمة الحالية التي تواجهها أغلب شركات القطاع الخاص تسفوق في ضغوطها ما واجهته إبان أزمة المناخ في الثمانينيات من حيث تعثر الشركات وصعوبة أوضاعها، لافتاً إلى أنه خلال أزمة المناخ قدمت الدولة حلولاً للشركات الخاصة أما الآن فالوضع من سيئ لاسوأ.

وذكر أن القطاع الخاص لم يستطع في الوقت الراهن استقطاب عمالة وطنية جديدة، مشيراً إلى أنه بالنسبة لباقى الشركات هناك شبه تجميد لعمليات التوظيف الجديدة سواء للعمالة الوطنية أو غيرها، بل إن الأمر وصل إلى حد الاستغناء عن نسبة كبيرة من هذه العمالة لصالح تدني الأوضاع المالية لأغلب الشركات.

وبين السري أن هناك عزوفاً أيضاً من الباحثين عن العمل عن القطاع الخاص عندما يقارنون بينه وبين القطاع الحكومي الذي يحظى بميزات عديدة، مشيراً إلى أن الجامعات والمعاهد تخرج نحو 20 ألف مواطن ومواطنة سنوياً لسوق العمل وقدرة القطاع الخاص حالياً على استقطاب عمالة جديدة منها لا تزيد على 10% وأغلبها تتجه إلى قطاع البنوك وشركات الاتصالات لأنها تتمتع بميزات أكبر بين شركات القطاع الخاص.

وأشار إلى أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن لا يجعل الشركات الخاصة غير قادرة على استقطاب عمالة وطنية جديدة فحسب، بل إن الأمر قد يشهد مزيداً من عمليات التسريح في ظل تجميد بعض الأنشطة وإغلاق بعض الأفرع وتقليص النفقات لمواجهة الخسائر التي تلحق بشركات القطاع الخاص، مؤكداً أن نتيجة ذلك ستكون سيئة على مجمل الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، حيث أن العمالة الوطنية ستظل متجهة إلى القطاع الحكومي أملاً في فرصة توظيف وبالتالي زيادة إرهاب ميزانية الدولة بزيادة أعباء باب الرواتب، ومن ثم استمرار ضعف الإنفاق الحكومي على المشاريع التي من المفترض الإسراع فيها لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

وذكر أن الدولة فإنه لن يكون يجد دعماً من الدولة فإنه لن يكون في مقدوره استقطاب عمالة وطنية جديدة وربما قد لا يستطيع خلال الفترات المقبلة الاحتفاظ بموظفيه في ظل سياسة ضغط النفقات الأمر



وليد الرويح

وأوضح دشتي أن الدولة بزيادة إنفاقها على باب الأجور ستواجه عجزاً متوقعاً في الميزانية خاصة في حال هبوط أسعار النفط، لافتاً إلى أن معدلات الزيادة في الرواتب والبدايات والكوادر في القطاع العام تجاوزت 300% خلال السنوات الـ 7 الماضية، وبالتالي ستكون هناك صعوبات في الإنفاق على المشاريع سيحصلها القطاع الخاص قادراً على استقطاب العمالة الوطنية مجدداً.

دعم القطاع الخاص

أما نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة بيت الاستثمار الخليجي وليد الرويح فقال أن شركات القطاع الخاص وخاصة الشركات الاستثمارية شبه متوقفة تماماً عن التوظيف بل إن الكثير من هذه الشركات اضطرت لتسريح عمالة وطنية وغير وطنية مع الإبقاء على العمالة المقيمة.

ولفت الرويح إلى أن أغلب الشركات الخاصة عندما توظف أحداً في الوقت الراهن فهي توظف أصحاب الكفاءات الكبيرة فقط، وبالتالي فإنها لن تقوم بدورها المجتمعي الذي كانت تقوم به في سنوات ما قبل الأزمة المالية.

وأشار إلى أن القطاع العام هو الملاذ الآمن حالياً للباحثين عن عمل خاصة في ظل زيادة الرواتب والكوادر في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الخاص الذي لا يستطيع أن يقدم حوافز مثل التي يقدمها القطاع العام، مؤكداً أن دعم الشركات الخاصة سيجعلها تتمكن من استقطاب عمالة وطنية في السنوات المقبلة ومن دون ذلك فإن

تركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي، حيث يلاحظ انخراط حوالي 81% من إجمالي العمالة الوطنية في هذا القطاع، في حين اتجه 19% للقطاع الخاص والأعمال الحرة.



فؤاد دشتي

بداية قال رئيس مجلس الإدارة للشركة الوطنية للتنظيف فؤاد دشتي أن زيادة الرواتب والكوادر والبدايات في القطاع الحكومي أدت إلى عزوف من قبل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، لافتاً إلى أن القطاع يواجه مشاكل كبيرة في الوقت الراهن تجعله غير قادر على مجاراة القطاع الحكومي في تقديم مثل هذه الميزات.

وأوضح دشتي أن الدولة بزيادة إنفاقها على باب الأجور ستواجه عجزاً متوقعاً في الميزانية خاصة في حال هبوط أسعار النفط، لافتاً إلى أن معدلات الزيادة في الرواتب والبدايات والكوادر في القطاع العام تجاوزت 300% خلال السنوات الـ 7 الماضية، وبالتالي ستكون هناك صعوبات في الإنفاق على المشاريع سيحصلها القطاع الخاص قادراً على استقطاب العمالة الوطنية مجدداً.

وأشار إلى أن القطاع العام هو الملاذ الآمن حالياً للباحثين عن عمل خاصة في ظل زيادة الرواتب والكوادر في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الخاص الذي لا يستطيع أن يقدم حوافز مثل التي يقدمها القطاع العام، مؤكداً أن دعم الشركات الخاصة سيجعلها تتمكن من استقطاب عمالة وطنية في السنوات المقبلة ومن دون ذلك فإن

تركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي، حيث يلاحظ انخراط حوالي 81% من إجمالي العمالة الوطنية في هذا القطاع، في حين اتجه 19% للقطاع الخاص والأعمال الحرة.

وأشار إلى أن القطاع العام هو الملاذ الآمن حالياً للباحثين عن عمل خاصة في ظل زيادة الرواتب والكوادر في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الخاص الذي لا يستطيع أن يقدم حوافز مثل التي يقدمها القطاع العام، مؤكداً أن دعم الشركات الخاصة سيجعلها تتمكن من استقطاب عمالة وطنية في السنوات المقبلة ومن دون ذلك فإن

تركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي، حيث يلاحظ انخراط حوالي 81% من إجمالي العمالة الوطنية في هذا القطاع، في حين اتجه 19% للقطاع الخاص والأعمال الحرة.

الخصخصة جزء من الحل

يجب أن تستغل الخصخصة كأداة علاجية تتضمن 4 أهداف رئيسية وهي كالاتي:

- خفض تكاليف المنتج.
- رفع كفاءة الإنتاج.
- خلق فرص عمل جديدة.
- خلق مصدر دخل للدولة.

81% من العمالة الوطنية في القطاع الحكومي

جدول يوضح اعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص منذ عام 2001 وحتى عام 2009

السنة	عدد الذين تم توظيفهم
2001	1112
2002	1405
2003	2353
2004	4307
2005	6032
2006	11061
2007	11886
2008	12910
2009	15547

قدرة شبه معدومة

من جانبه قال عضو مجلس

www.bayankw.net

www.facebook.com/bayankw @Bayan_kw www.youtube.com/bayankw